



مملكة البحرين
وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني

كلمة سعادة الدكتور / جمعة بن أحمد الكعبي
وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني
في مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة

روما - يونيو 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى رئيس المؤتمر

السيد رئيس المجلس المستقل

السيد مدير عام المنظمة

أصحاب المعالي رؤساء الوفود

أيها السيدات والسادة

أنه ليشرفني أن أشارك في هذا المؤتمر وان انقل لكم تحيات حضرة صاحب الجلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه وصاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الاعلى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وتمنياتهم لمؤتممنا هذا بالتوفيق والنجاح وأن يسهم هذا المؤتمر في تعزيز الارتقاء بالأمن الغذائي وتوفير الغذاء للجميع.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى منظمة الأغذية والزراعة ممثلة في مديرها العام على الدعوة للمشاركة في هذا المؤتمر وعلى حسن الترتيب والتنظيم لنجاح هذا المؤتمر.

معالى الرئيس ،
السيدات والسادة ،

يعتبر الأمن الغذائي ونوعية التغذية من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها والتي بلا شك تسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة حيث ينعقد هذا المؤتمر في ظل بروز تحدي كبير وهو ارتفاع معدلات نقص الغذاء حيث ان نسبة الذين يعانون نقصا في التغذية وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة تبلغ 12.5 في المائة من سكان العالم ، وعلى الرغم من ان النسبة قد انخفضت بعد ان كانت 50 في المائة من سكان العالم في العام 1947 ، وهذا انجاز بارز لجهود المنظمة والاسرة الدولية ، الا انه ما يزال هناك حوالي 868 مليون نسمة يعانون من نقص الغذاء في العالم .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل المنظمة من خلال دعمها إلى الدول الأعضاء من برامج ومشاريع في مختلف المجالات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية التغذية ، إلا أن الوضع الحالي الذي يشهده العالم من نقص السلع الغذائية ، والتوجه لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية ، والتغير المناخي والكوارث الطبيعية ، والتحولات التي طرأت على أنماط الاستهلاك ، واستمرار التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية ، وزيادة قضايا سلامة الأغذية، والضغط الكبير على الموارد الطبيعية ، تتطلب أن تنتظار جهود المجتمع الدولي لسد الثغرات القائمة في النظم الغذائية الحالية وتشجيع الممارسات والتكنولوجيات في الادارة لتحسين الاستدامة والتغذية وتقديم تأثيرات الاسواق والتجارة وهيكلة السوق على الاستدامة البيئية والتغذية البشرية وتشجيع المزارعين والمنتجين على تبني الأساليب الحديثة في الزراعة والتي سوف تسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة،

لقد عملت الدول العربية على تعزيز الأمن الغذائي ضمن إستراتيجية زراعية تنموية مشتركة تهدف إلى توفير الغذاء للجميع وتنماشى في مضمونها مع الجهود العالمية في هذا المجال ، ونخص بالذكر إعلان الرياض الذي أكد على زيادة الإنتاج الغذائي في الدول العربية والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي التي أطلقته القمة العربية الاقتصادية والتنموية الاجتماعية المنعقدة بالكويت في يناير 2009.

و ضمن هذه المنظومة فقد عملت مملكة البحرين على الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي لمواكبة القطاعات الأخرى في دعم مسيرة التنمية المتكاملة للبلاد ، استجابة للرؤية الاقتصادية للمملكة 2030 م التي أقرتها القيادة الحكيمية من أجل حياة كريمة للمواطن البحريني وذلك بتوظيف الإمكانيات الزراعية المتاحة، مع الاستعانة بالخبرات والتقنيات الحديثة ونقل التكنولوجيات من خلال إستراتيجية زراعية للتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي .

كما إن المملكة تعمل ضمن مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق أمن غذائي يحقق حياة كريمة للمواطن وذلك من خلال التزام مملكة البحرين بتطبيق القوانين الموحدة والتي تعكس تحقيق الأمن الغذائي, بالإضافة إلى الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة بين مملكة البحرين وبعض الدول العربية والدول الصديقة في المجال الزراعي ، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة .

ولقد عملت المملكة ضمن إستراتيجيتها للتنمية الزراعية السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية وتنوع مصادر الاستيراد لضمان تحقيق الأمن الغذائي كما عملت على تنفيذ مجموعة من الاجراءات الهادفة لتعزيز الامن الغذائي ومنها زيادة الانتاج الحيواني والنباتي وتشجيع الاستثمار في الزراعة بدون تربة والاستزراع السمكي ودعم صغار المزارعين والمربين وانشاء الحاضنات الزراعية واقامة الاسواق للمزارعين والمربين بغرض دعم

التسويق الزراعي والرعاية الصحية الحيوانية والنباتية وتشجيع القطاع الخاص ليعمل دوراً مهماً في تعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ، بالإضافة إلى دعم الحكومة المباشر لبعض السلع الغذائية الأساسية التي تصل إلى أكثر من 60 مليون دينار سنوياً ضمن جهود الدولة في تحقيق الاستدامة الغذائية للجميع.

ولقد احتضنت مملكة البحرين في العامين 2010-2012 معرضين عالميين في مجال الانتاج الحيواني تحت رعاية من حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، وذلك اسهاماً من المملكة في دعم الجهود العالمية في تبادل الخبرات والتجارب التي تسهم في تعزيز الانتاج الحيواني واستخدام التقنيات والاساليب الحديثة وسوف يتم تنظيم هذا المعرض بصفة دورية كل عامين .

ومن حسن الطالع ان يتم خلال المؤتمر مناقشة جهود المنظمة بالمساواة بين الجنسين في اعمالها ، حيث نشيد بهذا المقام بجهود المرأة في مجال تحقيق الامن الغذائي ، ونشير الى دعم صاحبة السمو الملكي قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الاستشاري الاعلى للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي على دعمها الكبير وجهودها في الارتقاء بالقطاع الزراعي والحيواني في المملكة.

معالي الرئيس ،

إننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر ان يتم مراجعة الإطار العام للاستراتيجية الأغذية والزراعة واعتماد خطة عمل المنظمة الاستراتيجية للأعوام (2014-2017) والتي وضعت أولويات العمل المشترك لتحقيق الاهداف الاستراتيجية التي تسهم في وضع نظام غذائي مستدام لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتحسين النظم الغذائية وان تعمل الاسرة الدولية على المساهمة في استئصال سوء التغذية وزيادة تحسين وتوفير السلع بصورة مستدامة والتمكين من وجود

نظم زراعية اكثراً شمولاً واستدامة على الصعيد المحلي والوطني والدولي والاتفاق على (خط الأساس المؤقت) وقياس تحقيق التقدم في الاهداف من خلال مؤشرات الاداء المعتمدة لتنفيذ هذه الخطة.

وفي الختام نشكر لكم الدعوة على المشاركة في هذا المؤتمر والذي نأمل ان يشكل انطلاقة جديدة لجهودنا المشتركة في تحقيق الامن الغذائي ومواجهة سوء التغذية ، مع تقديرنا لاتاحة الفرصة لنا على القاء هذه الكلمة ، والشكر موصول للسادة الحضور .

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والصلاح،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،